أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون عربية

2017/12/20م

مسار النخبة

ELITE TRAKE

المحتويات

مشروع القرار المصري بشأن القدس: تنسيق كامل مع واشنطن..... 3

عن الأردن في «المرحلة الاستثنائية» 5

عن أصوات التطبيع الرخيصة ومقولاتها الجاهلة..... 8

مشروع القرار المصري بشأن القدس: تنسيق كامل مع واشنطن

القاهرة ـ العربي الجديد 2017\12\19

كشفت مصادر لـ"العربي الجديد"، أن دبلوماسية مصرية نسقت بشكل كامل مع واشنطن، قبل عرض مشروع القرار الذي تقدّمت به القاهرة لمجلس الأمن الدولي بشأن القدس، وصوّتت لصالحه 14 دولة، بينما واجهته الولايات المتحدة الأميركية بـ"الفيتو"، أمس الاثنين. وتقدّمت مصر بمشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي بغرض إلغاء القرار الذي أصدره الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وأعلن خلاله القدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي. وبحسب المصادر الدبلوماسية المصرية، فإنّه "كان على الدبلوماسية المصرية إرضاء كافة الأطراف والحفاظ على الدور المصري في المنطقة، لا سيما أنّ العلاقات المتميزة مع واشنطن في الوقت الراهن هي نصب أعين صانع القرار المصري".

وتابعت أنّه "كان على القاهرة أن تتجاوب مع التحرّك العربي، بناء على توصيات الجامعة العربية بالتحرّك الدولي باعتبار مصر العضو العربي الوحيد في مجلس الأمن، وإخراج المشروع بتوافق دولي بشكل يلبّي مطالب القوى الغربية الأبرز على الساحة الرافضة لتحرّك ترامب".

وبحسب المصادر نفسها، فإن "مشروع القرار وصياغته استغرقا بضعة أيام، لإحداث هذا التوازن، بعد التواصل مع عدد من القوى الإقليمية العربية والأوروبية، بالإضافة إلى التنسيق الكامل مع واشنطن بشأن القرار".

وأكدت أنّ "صياغة القرار وفكرته كانتا محل متابعة ربما لحظة بلحظة مع الجانب الأميركي، وذلك لأنّ النظام المصري برئاسة عبد الفتاح السيسي لا يملك المغامرة بعلاقته بالرئيس ترامب".

كما كشفت المصادر أنّ "القاهرة قامت بالتنسيق مع القوى الأبرز في مجلس الأمن، بشأن صياغة المشروع"، موضحة أنّ "عدم الإشارة لقرار ترامب الأخير بشأن القدس، كان محلّ توافق مع القوى الكبرى بالمجلس لضمان تصويتها لصالحه، وعدم جرّها لمواقف تصادمية في الوقت الراهن"، على حد تعبير المصادر.

ولم تشر مسودة مشروع القرار المصري إلى قرار ترامب، الذي اتخذه في السادس من ديسمبر/كانون الأول الجاري، بشأن اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل، لكنّ القرار المصري دعا "كل الدول إلى الامتناع عن

إقامة بعثات دبلوماسية في مدينة القدس، تطبيقاً لقرار مجلس الأمن 478 لسنة 1980"، وكذلك إلى الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعدم الاعتراف بأي إجراءات تتناقض مع هذه القرارات.

تجدر الإشارة إلى أنّ مجلس الأمن الدولي وافق في ديسمبر/كانون الأول العام الماضي، على مشروع قرار ينص على عدم الاعتراف بأي تعديلات في خطوط الرابع من يونيو/حزيران 1967، وخاصة ما يتعلّق بالقدس، باستثناء ما تتفق عليه الأطراف من خلال المفاوضات. وتم تبنّي هذا القرار بدعم 14 عضواً في المجلس، وامتناع إدارة الرئيس الأميركي آنذاك باراك أوباما عن استخدام حق النقض "الفيتو".

عن الأردن في «المرحلة الاستثنائية»

عريب الرنتاوي الدستور 2017\12\20

بات "الملف الفلسطيني" بكل تشعباته وأوراقه، أحد أهم مصادر القلق والتهديد والتحسب، لصانع القرار الأردني، بعد أن طغى ملف "محاربة الإرهاب" على جل اهتماماته وأولوياته خلال السنوات الأربع أو الخمس الفائتة، وهذا أمر طبيعي يمليه التاريخ والجغرافيا والديموغرافيا، ولطالما نبهنا إلى أن التهديد الأكبر للأردن، أمناً واستقراراً وكياناً وهوية، إنما يأتي من "الغرب" وليس من الشمال أو الشرق، وأن احتلال "الحرب على الإرهاب" مكان الصدارة على جدول أعمالنا، لا يجب أن يصرفنا عن التفكير بحسابات مواجهة قادمة مع إسرائيل على أكثر من "خط من تماس"، ليست "الرعاية الهاشمية" للمقدسات، سوى واحد منها.

وإن كان ما ذهبنا إلى صحيحاً، فأحسب أن هذه "الأولوية" ستعلب دوراً مقرراً في رسم خرائط التحالفات ودوائر التحرك الأردني في المرحلة المقبلة، سيما بعد "انكشاف" تضارب الأولويات بين عواصم الإقليم ومحاوره ... وأحسب أن بعض من اعتبرناهم "ذخراً" للأردن وسنداً لمواقفه المصطدمة مع أجندة اليمين الديني والقومي في إسرائيل، يتجهون اليوم للانقلاب علينا، وفي أحسن السيناريوهات وأقلها ضرراً، يديرون ظهورهم لنا، وعلى أكثر من صعيد.

من سياسة غض الطرف عن المأزق الاقتصادي الذي يعتصر الأردن والأردنيين، إلى محاولات التحرش بقطاع الأعمال والمصارف الأردني، وصولاً إلى محاولة التخلي عن "الدعم التقليدي" للدور الأردني التاريخي في رعاية المقدسات المقدسية، تبدو ملامح "انقلاب المشهد" في طريقها للتشكل، وإن استمر الحال على هذا المنوال، فليس مستبعداً أبداً، أن نؤتى من مأمنا، وأن تشرع الريح الصفراء بالهبوب على بلادنا، من حيث لا نحتسب ولا نتوقع.

من آيات ذلك، الحديث المتزايد، تلميحاً وتصريحاً، إلى "أسلمة" الرعاية المقدسات، وهي دعوة "مشبوهة" في توقيتها ودلالاتها، بل وفي ارتباطها بقرار ترامب الأخير، والاستعدادات والتحضيرات لاستقبال "صفقة القرن" ... "الأسلمة" في سياقها الراهن، قد تفتح باب "التدويل"، وهذا "أبغض الحلال"، أما السيناريو الأكثر احتمالاً و"سوداوية"، فيفضي إلى "الأسرلة" تحت مظلة "شرعية" زائفة، بوجود رايات إسلامية، تغطي الراية الوحيدة التي يُراد رفعها في "زهرة المدائن"، وأعني بها الراية الإسلامية.

الديبلوماسية الأردنية في وضع صعب، مشكلتها الرئيسة مع بعض حلفائها التقليديين، ، وليس مع خصومها التاريخيين ... وهي لم تعتد العمل والتحرك خارج خرائط تحالفاتها المستقرة منذ قيام الإمارة وحتى يومنا هذا، برغم التقلبات التكتيكية التي كانت تقع بين الحين والآخر ... مشكلة الديبلوماسية أن كلفة الانتقال باهظة للغاية من جهة، وأن "المحطة البديلة" لا يمكن الوثوق بها أبداً، وهي ذاتها تعاني العزلة والحصار.

لا يستطيع الأردن التخلي عن دورٍ متوارث تاريخياً في القدس، وفي هذه اللحظة بالذات، وهو يعرف تمام المعرفة، كلفة تحول من هذا النوع وبهذا الحجم ... لكن استمرار هذا الدور، بات أكثر كلفة وصعوبة مما كان عليه في أي وقت مضى ... وهنا يتعين الاستعداد لشتى الاحتمالات والبدائل، بما فيها تنويع دائرة خطوط التحرك وتوسيع دائرة التحالفات، واعتماد مبدأ واحد قبل الانخراط في أي تحالف أو محور: أين يقع "الملف الفلسطيني" في سلم أولويات هذا التحالف/المحور، وماذا عن دور الأردن في هذا الملف، من منظور القوى المحركة والقائدة لهذا التحالف أو المحور؟.

وأحسب أن الدائرة الأولى في دوائر التحرك الأردني، يتعين أن تنطلق من المثلث الأردني – المصري – الفلسطيني، فإن أمكن الحفاظ على رؤية مشتركة وخطة تحرك متوافق عليها، لن يكون بمقدور أحد القفز من فوق مواقف ومصالح هذه الأطراف ... فهي صاحبة القضية والحلقة الأقرب إليها، وأي حل من أي نوع، لا بد أن يمر من هنا، ومن هنا حصراً، وبمقدور هذه الأطراف أن تلعب مجتمعة بأورق قوة، لا تتوفر لكل واحد منها على حدة، وبمعزل عن الفريقين الآخرين.

بعد ذلك، وبعد ذلك فقط، يمكن التوسع في رسم خرائط الحركة، من دون القفز في المجهول، إذ شتان بين الاستفادة من الموقف التركي الداعم للرعاية الهاشمية والرافض بشدة لقرارات ترامب من جهة، والانزلاق إلى عضوية محور تركي إخواني ... وشتان ما بين "تطبيع" العلاقات مع إيران، أو الانزلاق إلى "محور المقاومة والممانعة" ... توسيع دائرة التحرك، وتنويع العلاقات ومصادر الدعم وأشكاله، وفتح آفاق جديدة للتبادل مع دول الجوار الإقليمي والعالم، يبدو أنه بات مطلوباً أكثر من أي وقت مضى.

ليس هناك خيار سهل واحد أمام الأردن، جميع خياراتنا صعبة، ولكنها ليست مغلقة ولا مستحيلة، وعلينا الخروج من "شرنقة" المسلمات التي نهضت عليها تحالفات ومحاور تحركنا في السنوات الفائتة، والتفكير بالتوسيع والتنويع، وقد نجد أنفسنا مرغمين على تجريب "الاشتباك" السياسي والديبلوماسي مع من ظننا

أنهم العون والعمق والسند، وهذا أمر يتطلب جبهة داخلية صلبة، وإجراءات تساعد في تمكين البلاد من اجتياز هذا "القطوع" الأخطر، بما في ذلك، التفكير بأنماط جديدة من الحكومات والسياسات الداخلية، فالمرحلة الاستثنائية ستحتاج لأدوات استثنائية كذلك.

عن أصوات التطبيع الرخيصة ومقولاتها الجاهلة

ياسر الزعاترة الجزيرة نت 2017\12\20

لم يعد بالإمكان إخفاء الأمر، فرائحة التطبيع النتنة تنتشر في الأجواء بما يتوفر لها من قوة دفع عبر وسائل الإعلام المُوجّهة، فضلا عما يتوفر لها من منابر في مواقع التواصل، وقبل ذلك وبعده، بما يُوفَّر لها من إسناد عبر جيوش إلكترونية مهمتها توزيع الرائحة على أكبر فضاء ممكن، ولأسباب سياسية معروفة بالطبع.

صحيح أنها خفتت قليلا في أجواء انتفاضة القدس، بعد جريمة ترمب، إلا أن بعضها لم يتوقف عن بث الأراجيف، وما زال يحضر هنا وهناك، بهذا القدر أو ذاك.

نتحدث هنا عن حفنة من الأصوات العربية (ممن نطلق على أصحابها مسمى النخب على سبيل المجاز)، والتي باتت تجاهر بالدعوة للتطبيع مع الكيان الصهيوني؛ أحيانا بدعوى مواجهة إيران، وأحيانا بغير ذلك؛ عبر تبريرات من نوع آخر، وهي أصوات تتردد أصداء دعواتها عبر جيوش إلكترونية كما قلنا.

ما ينبغي أن يقال ابتداء هو أن انتشار الرائحة النتنة لا يعكس قوتها بأي حال، فهي معزولة شعبيا بامتياز، ولا ينبغي للعقلاء والشرفاء أن يشككوا في انحياز الغالبية الساحقة من أبناء الأمة لقضاياها الكبرى، وفي مقدمتها قضية فلسطين، وتبعا لذلك رفضها القاطع للتطبيع مع الكيان الصهيوني.

بل إن المسافة بين ما تراه الأنظمة وما تراه الشعوب ما زالت كبيرة جدا، فالأنظمة اعترفت للكيان بـ78% من فلسطين، وعرضت عليه مقابل الباقي تطبيعا شاملا مع كل الدول العربية والإسلامية، لكنه استخف بها بالطبع، فيما لا يعترف العرب والمسلمون بأي شبر من فلسطين للكيان. ألم يعترف نتنياهو مؤخرا بحقيقة أن الشعوب هي من تمنع التطبيع وليس الحكام؟!

على أن تلك العزلة التي تعيشها تلك "النخب" الداعية للتطبيع، لا يمنع من الرد على سخفها، وتسفيهها بين حين وآخر؛ لا لشيء إلا خشية انطلاء بعض منطقها على البسطاء.

نفتح قوسا هنا لنشير إلى أن من أهم الأدوات التي يستخدمها "شبيحة" مواقع التواصل للتحريض ضد قضية فلسطين، هو القول إن الفلسطينيين يكرهون الخليجيين، مع العلم أن بث أجواء الكراهية والعنصرية هي مهمة "الشبيحة" دائما، وتنتقل القصة من جهة إلى أخرى حسب الحاجة، إذ يمكن أن يقال لاحقا إن المصريين يكرهون الخليجيين، ويمكن أن يقال إن السوريين كذلك أو غيرهم إذ لزم الأمر.

والحال أن هذا الكلام يعكس منتهى السخف، فضلا عن الكذب، فمشاعر الأمة لا صلة لها بالحواجز القُطرية، وهي تحتفي بأبطالها والخيرين من أبنائها بصرف النظر عن أصولهم ومنابتهم، كما أن العنصرية هي منتهى السقوط؛ ضد أي شعب كان. وقد رأينا كيف احتفت الأمة على نحو رائع بموقف رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم في روسيا.

نعود إلى مقولات "النخب" إياها، ومن ورائها أصوات التشبيح، والتي يأتي في مقدمتها أن الفلسطينيين باعوا أرضهم لليهود. ولعمري إن من لا يرى الدم الفلسطيني الذي يسيل منذ قرن ولغاية الآن، لا يعدو أن يكون أعمى البصيرة، ومن لا يرى أن فلسطين وقعت تحت الاحتلال، ولم يتم شراؤها بالأمتار والدونمات هو سفيه. أما أن يكون حفنة من الناس باعوا هنا أو هناك، فهم ساقطون يتوفر مثلهم في كل شعوب الأرض.

من معزوفات الجهل إياها ما يتعلق بادعاء الحكمة بالقول إن على الفلسطينيين أن يجدوا حلا مع العدو لأن العناد واستمرار الرفض لم يأت بنتيجة، وفي هذا السياق تتردد قصة قرار التقسيم، وكامب ديفيد وسوى ذلك.

هنا يتبدى الجهل المطبق؛ فالعدو لم يوافق على قرار التقسيم، ولم يوافق على أي قرار، ولم يعرض أي شيء في أي وقت، وما موقفه من المبادرة العربية إلا تأكيدا لذلك. هو كان ولا يزال يطلب من الفلسطينيين والعرب التنازلات دون أن يعرض شيئا، اللهم إلا حكما ذاتيا هزيلا على أجزاء من فلسطين لا تتعدى 10% من مساحتها التاريخية.

من نظريات هؤلاء الجهلة القول إن علينا الاهتمام بأوطاننا، ولكأن الاهتمام بفلسطين يمنع الاهتمام بالأوطان. أما الأهم، فهو لماذا لا يتركوا فلسطين وشأنها أصلا، ولماذا يتدخلون في قضيتها لصالح العدو؟!

أما الأكثر جهلا، فيتمثل في التعويل على العلاقة مع الكيان الصهيوني في مواجهة إيران. وهنا سخف آخر، إذ ليس من مصلحة الكيان أن تنتهي الصراعات في المنطقة، بل لا بد من استمرارها لكي يكون الكيان هو الوحيد المتماسك الذي يخطب وده الجميع.

والخلاصة أننا إزاء أصوات تضيف إلى السقوط الكثير من الجهل، وهي تسيء لمن يشغّلونها، في ذات الوقت الذي لن تؤثر في الوعي الجمعي للغالبية الساحقة من أبناء الأمة. بل إن سخفها ما لبث أن

استدعى أصوات رفض التطبيع لتعاود نشاطها من جديد، الأمر الذي يعيد قضية فلسطين إلى الصدارة من جديد بعدما اعتقد كثيرون أنها هُمّشت في ظل الحريق الراهن في المنطقة.

تم بحمد الله